

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

سبل الحد من وتيرة إفلاس المقاولات المغربية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛
أوردت أحد التقارير الدولية مؤخراً أن حوالي 13 ألف مقولة مغربية معرضة لمخاطر الإفلاس خلال العام الجاري 2023، بما سيمثل ارتفاعاً بنحو 53 بالمئة مقارنة بسنة 2019. وذلك مع العلم أن أزيد من 12 ألف شركة مغربية تعرضت للإفلاس خلال العام الماضي 2022، بزيادة نسبتها 17.4 في المائة مقارنة بعام 2021.
إن هذه الأرقام، التي نطلب منكم تأكيدها أو نفيها، تُعبرُ عن كون بلادنا يمكن أن تكون من أولى البلدان من حيث إفلاس المقاولات. وهو أمرٌ مثيرٌ للقلق، سواء من حيث وتيرة الدينامية الاقتصادية وخلق الثروة، أو من حيث التداعيات الاجتماعية وتسريح العمال.
ومما يجعل هذه الوضعية مرشحة للتفاقم هو استمرار الصعوبات والتقلبات الدولية، وكذا التأثيرات المحتملة لرفع سعر الفائدة الرئيسي من طرف بنك المغرب إلى 3 في المائة، حيث من شأن ذلك أن يحدّ من تمويل المقاولات ومن فرص نجاح مجهودات إنقاذها.
بناءً عليه، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات التي يتعين عليكم اتخاذها لدعم المقاولات الوطنية وتفادي إفلاسها؟
كما نسألكم عن مدى حرصكم على مواكبة المقاولات الوطنية من أجل أن تعتمد القواعد الاحترازية والوقائية اللازمة؟
ونسألكم، أيضاً، حول تفاصيل ومعطيات التوزيع القطاعي والترابي للمقاولات التي أفلسَتْ وتلك التي يتهدها خطر الإفلاس؟
وتقبلوا، السيدة الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نادية تهامي